واشترط احترامه .

ومشروع التقسيم حظي بموافقة الجمعية العامة كمخرج — او حل وسط — انعكست فيه حقيقة واضحة ، وهي ان كلا من الفريقين كان قد عجز ، خلال مجابهة دامت ثلاثين عاما ، عن التغلب على الفريق الاخر بصورة حاسمة والفوز بتحقيق كامل اهدافه . فلا الشعب الفلسطيني ، ومن ورائه العالم العربي ، نجح في الحؤول دون دخول طلائع المستوطنين الصهيونيين الى فلسطين او في منع بريطانيا من حمايتهم ونقل ملكية بعض الاراضي الفلسطينية اليهم — ولا الصهيونيون، ومن ورائهم اليهودية العالمية وبريطانيا، افلحوا في القضاء على المقاومة الفلسطينية او في الاستيلاء على مساحات وافية من الاراضي التي كان يملكها الفلسطينيون ويستطيعون التحكم بمصيرها . وكما انعكس عجز كل من الفريقين في « الحل الوسط » الذي جسده مشروع التقسيم ، فقد انعكس فيه ايضا واقع حيازة كل من الفريقين على قوة خاصة به . فكان الشعب الفلسطيني قد اثبت صموده وعناده وقدرته على البذل واستعداده للفداء دفاعا عن وجوده وارضه وكرامته ، فيما كان الجانب الصهيوني قد اثبت بدوره قدرته على التنظيم ونفوذه الواسع خارج ميدان المعركة في الاوساط الدولية الفاعلة آنئذ .

اما قرار مجلس الامن فقد صدر في ظرف يختلف اختلافا جذريا عن الظرف السابق لصدور وعد بلفور او الظروف السابقة لصدور مشروع التقسيم . كان الامتحان قد تم . وانتهى الامتحان بانهيار عربي بدا آنذاك وكأنه انهيار كاسح ليس بعده صمود ، او قدرة على الصمود ، او ارادة للصمود . فجاء قرار مجلس الامن يسجل واقع ميزان القوى بين الفريقين . ولا ننسى انه صدر قبل ان تستوعب الاسرة الدولية — بل قبل ان يستوعب العالم العربي نفسه — المعنى الكامل لظهور المقاومة الفلسطينية وامكاناتها البعيدة ، وبزوغ الارادة الفلسطينية بعد كسوف طويل ، وانبعاث الامل الجماهيري العربي .

اذا ذكرنا ان قرار مجلس الامن كان يسجل واقع الميزان الآني الراهن لقوى الفريقين في المنطقة — وليس امكانات المستقبل القريب او البعيد ، ولا ميزان الحقوق في ما يمثله كل منهما او درجة الشرعية في ما يدعيه لنفسه — سهل علينا ان نفسر انحياز القرار وما انطوى عليه من تجن . ولكن ذلك كله لا يكفي لتقديم تفسير كامل للتجني والانحياز . بل يجب ان نأخذ بعين الاعتبار الابعاد الدولية لميزان القوى . ومهما كان شأن القوة العسكرية التي كان يتمتع بها كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة عام ١٩٦٧ ، مما كان لا بد للاسرة الدولية من ان تحسب حسابه في اعقاب حرب حزيران وفي مجال معالجتها لآثار تلك الحرب ، فلا مشاحة في ان درجة التزام كل من العملاقين الدوليين بقضية هذا الفريق او ذاك كانت في حد ذاتها عنصرا اساسيا من عناصر المعادلة العامة للقوى الدولية ذات الصلة بما اصطلح على تسميته منذ ذلك الحين « ازمة الشرق الاوسط » .

ان للقوة بمعناها الدولي الفعلي حدين . الحد الاول موضوعي ، مقياسه قدرتها عند المجابهة مع قوة اخرى معادية على التغلب عليها ، او ايقافها عند حدود ، او التأثير فيها . واما الحد الثاني فارادي ذاتي ، مقياسه مدى الرغبة في استعمالها والمطلب الذي في سبيله يصار الى استعمالها ، كليا او جزئيا . ولا تكون نظرتنا الى معادلة القوى صائبة صادقة اذا هي اخذت واحدا من هذين العاملين دون الاخر بعين الاعتبار .

امريكا كانت ، وما تزال ، ملتزمة التزاما كاملا بوجود اسرائيل وبقائها ، في حين ان الاتحاد السوفياتي لم يكن ملتزما آنذاك ، وليس هو بملتزم اليوم ، بالمطلب العربي بتحرير فلسطين وبما يستتبعه ذلك من ازالة الكيان الاسرائيلي ، وانما كان التزامه ،